العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو إستراتيجية مستقبلية

د: سليم كاطع علي

رئيس قسم دراسات الازمات

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد

يتحدد الإطار السياسي الخارجي لحركة الدولة في اطار علاقاتها الدولية عن طريق العلاقة التفاعلية بين ما هو ثابت من أهدافها, والمتغيرات الإقليمية والدولية بقصد الإسهام في الوسائل التي تعتمدها هذه الدولة من اجل تنفيذ مقوماتها الأساسية ضمن إطار توجهاتها السياسية. وهو ما يفترض انتهاج الدول للسلوك العقلاني والموضوعي من خلال إدراكها لطبيعة الاحداث والتطورات الجارية في الجوار الجغرافي، ومدى التأثير الذي يمكن ان يتركه ذلك على نفوذها ومكانتها في المنطقة، مع الاخذ بنظر الاعتبار امكانات وقدرات الدول في تحقيق اهدافها.

بمعنى أن الدول وهي تسعى لتطوير علاقاتها الخارجية, فإنها تعتمد في سبيل ذلك عدة وسائل وأدوات, تحاول من خلالها ترجمة الأهداف المخطط لها إلى واقع ملموس, وهذه الوسائل تتنوع وتتعدد بحسب طبيعة تلك الأهداف وأهميتها, وهي تختلف من دولة لأخرى حسب إمكانيات كل دولة وقدراتها, وتأتي في مقدمة تلك الوسائل (الاقتصادية, السياسية, العسكرية، والأمنية)[1].

وفي ضوء ما تقدم، فان دراسة علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي تكتنفها العديد من عناصر التعقيد والتشعب نظراً لطبيعتها المزدوجة التي تجمع بين عناصر التعاون وعناصر الصراع. فقبل دخول القوات العراقية للكويت في آب 1990 تميزت العلاقات بين الطرفين بالإنسجام والتناغم في المصالح المشتركة، إلا إن تداعيات تلك الأحداث أدت إلى إصابتها بالجمود والإنقطاع.

اما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، فقد اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق مواقف مترددة بدءاً من ظهور مجلس الحكم العراقي الإنتقالي، إلا إن ذلك لا يعني عدم منح الأولوية للأوضاع الداخلية في العراق بسبب إدراك الدول الخليجية إنه من الضروري مراقبة الوضع العراقي خوفاً من إنعكاس تلك الأوضاع مستقبلاً سواء سلباً أو إيجاباً على الأوضاع الداخلية فيها، إذ إن دول مجلس التعاون الخليجي كانت تخشى من أن تنتقل مظاهر الإنفلات الأمني وعدم الإستقرار التي تلت الاحتلال إلى دولها، مما يؤثر سلباً على أوضاعها الداخلية.

[1] د. سليم كاطع علي، التنافس الامريكي ـ الصيني تجاه قارة افريقيا بعد الحرب الباردة: السودان إنموذجاً، الطبعة الاولى، عمان ـ الاردن، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017، ص 169.

فضلاً عن تداعيات ذلك الاحتلال والذي جعل من ايران قوة اقليمية تمتلك من التأثير والنفوذ الكبير في الساحة العراقية مقارنة بالدول الاخرى، إنطلاقاً من الامكانيات التأثيرية التي يمكن ان تمارسها ايران على بعض القوى والاحزاب السياسية العراقية[2].

وإنطلاقاً من إن مصالح الدول لا يمكنها أن تكون على الدوام متقاربة أو متباعدة مع الأطراف الأخرى، إذ يحدد ذلك مجموعة من المتغيرات السياسية السائدة، فضلاً عن العوامل الإقليمية والدولية المحيطة بتلك العلاقات. لذا يلاحظ إن العلاقات العراقية ـ الخليجية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق إنها أخذت تتسم بالتقارب والإنفتاح إنطلاقاً من طبيعة المصالح المتبادلة بين الطرفين.

ومهما تكن تلك المصالح التي تجمع بين الطرفين، فإن دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الساحة العراقية ترك أثراً فاعلاً في طبيعة تلك العلاقات، ولا سيما في جانب الدول الخليجية، إذ إنه أعطى رسالة واضحة إلى دول مجلس التعاون الخليجي مفادها: أهمية منح العلاقات مع العراق درجة عالية من الأهمية والنضوج لإعتبارات عدة لعل في مقدمتها: لكي تكون هذه الدول قريبة من الخريطة السياسية العراقية لتفهم إرهاصاتها والتي يمكن أن تصيب الجسد السياسي الخليجي، فضلاً عن إتاحة المجال أمام القطاع الخاص الخليجي للدخول من البوابة الاقتصادية في العراق.

وهنا لا بد من الاشارة الى أن دراسة مستقبل أي ظاهرة سياسية أو مشكلة ما يتطلب رؤية علمية موضوعية وشفافة لما هو واقع في تلك الظاهرة، والبيئة التي تعيش في أحضانها، ناهيك عن تأشير حدود حركتها الدولية، ومسارات تفاعلاتها الاقليمية والدولية. فالدول يجب ان تهتم بالنظر الى المستقبل ليس لأسباب تتعلق بممارسة نوع من الترف الفكري أو لقياس مدى تأثير الاحتمالات المستقبلية على النظام السياسي من حيث بقاءه أو اندثاره فحسب، وإنما تسعى الدول التي تبحث عن تحقيق مصالحها القومية أن تستكشف أو تضع صورة تقريبية لما سيكون عليه المستقبل المنظور، ووضع البدائل لنمط حركتها الدولية، ومجابهة التحديات التي تحد من حركتها الخارجية.

لقد حالت وعلى مدى عقود من الزمن العديد من الاسباب الذاتية والموضوعية دون بناء علاقات وثيقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من كون العراق بلد خليجي الانتماء جغرافياً وتاريخياً، إلا ان طبيعة التحديات والتهديدات التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط عموماً والخليج العربي على وجه الخصوص يؤكد على ضرورة إعادة الثقة المتبادلة وتطور العلاقات العراقية ـ الخليجية كونها تعود بالفائدة والمصلحة على الجميع، وان هذه العلاقات تستمد قوتها من معطيات ثابتة لعل في مقدمتها الجغرافيا والتاريخ والعلاقات الاجتماعية ووحدة الحضارة والانتماء، مما يعني الحاجة الى مراجعة موضوعية لتلك العلاقات وتحويلها الى علاقات مثمرة ومتطورة.

[2] Stephen Biddle, Michael O'Hanlon and other, Restoring The Balance, Brooking Institution, Council on Foreign Relations, Washington, D,C,U.S.A, 2008, P. 33.

ولعل الوصول الى تلك القناعة يتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي إدراك أن العراق يشكل محور جيوسياسي مهم وفعال على الصعيد العربي والاسلامي والاقليمي ويلقي بظلاله على معادلة التوازن الدولي وتوازن المصالح ويشكل همزة الوصل السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية بين أوربا والخليج العربي[3]، وهو حجر الزاوية في الجسد العربي ويفترض من دول المجلس أن تتعامل مع الملف العراقي وفق تلك الحقائق والمعطيات.

واستناداً الى هذا الثقل الاستراتيجي الذي يحتله العراق فان الحاجة الى خلق توافق عراقي ـ خليجي حول متطلبات وشروط الأمن الإقليمي تبدو حاجة ملحة وضرورية. غير إن ذلك التوافق قد لا يقود إلى نوع من التحالفات أو عقد معاهدة للأمن الجماعي، نظراً لظروف المنطقة وخصوصية بنيتها السياسية، لذلك فإن النظرة الأكثر واقعية هي بإتجاه خلق قواسم مشتركة بين الأطراف كافة بحيث تقود إلى بناء علاقات تقوم على أساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة وصولاً إلى دمج العراق في محيطه والقبول به كطرف في معادلات الأمن والتعاون الخليجي مستقبلاً.

ولاشك فان حرص دول مجلس التعاون الخليجي على العراق ووحدته، والحفاظ على كينونته، يمكن أن تشكل حافزاً نحو تطوير مجالات العلاقات مع العراق في المجالات السياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، وقد يكون التعامل (البراغماتي) الخليجي مع المشهد السياسي العراقي الجديد هو السبيل لوضع لمسات تعاونية مع العراق لأنها قد تسهل عملية تواجدها الاقتصادي، وتنمي استثماراتها في العراق انطلاقاً من تغليب المصلحة القومية الخليجية في المجال الاقتصادي وهي القناة الامثل لصيغة التعاون مع العراق، وقد تراعي دول المجلس التداعيات المحتملة عليها بحيث تبدو فرصة ميلها لوضع هذا التطور حافزاً لها لتجنب تلك التداعيات لإجراء بعض التعديلات الداخلية فيها ولاسيما في المجالات السياسية والبرلمانية تتناغم مع ما ظهر في العراق من تطورات سياسية داخلية بعد الاحتلال الامريكي.

ومما يعزز هذا التوجه، تبني السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز لمبدأ التقارب مع العراق، والذي جاء متزامناً مع توجهات الحكومة العراقية الجديدة في تبني سياسة الانفتاح على دول الجوار، والتأكيد على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية. وهو ما أثمر بالنتيجة الى تأسيس المجلس التنسيقي المشترك بين البلدين خلال زيارة رئيس الوزراء العرقي الدكتور حيدر العبادي الى المملكة العربية السعودية في اكتوبر 2017 ليكون المحطة الاولى في تطور وتنامي العلاقات العراقية ـ السعودية بعد فترة طويلة من التوتر وغياب الثقة بين الطرفين. وهو ما يعني بالمحصلة النهائية إنفتاح الدول العربية الاخرى ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي على العراق، استناداً لسياسة مصلحية (نفعية) بالدرجة الاساس تضع المصالح في مقدمة الاولويات وبعيداً عن العواطف والايديولوجيات السائدة، التي لن تحقق سوى التباعد والاختلاف وغياب التوافق والثقة بين الاطراف كافة.

وما تقدم، نخلص الى ان العراق بموقعه الجغرافي المهم، ولعمقه التاريخي الممتد عبر العصور والازمان، فضلاً عن مقومات القوة التي يمتلكها وعلى مختلف الصُعد يُعد عنصراً فاعلاً في كافة التفاعلات الاقليمية والدولية، الامر الذي يستوجب إبراز دور العراق المؤثر في النطاق الاقليمي وتعزيز مكانته بوصفه عاملاً موازناً في المنطقة، بدلاً من محاولة

[3] مجموعة باحثين، محمد بدري عيد ـ جمال عبد الله، الخليج في سياق إستراتيجي متغير، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون ـ مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص ص 189ـ 190.

تحجيم دوره والحيلولة دون تقدمه، مما يرتب على الدول الاقليمية ولاسيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضرورة الحفاظ على مكانة العراق ووحدته وإستقراره واستمرارية دوره في المنطقة والعمل على تجاوز آثار الماضي والتخطيط نحو المستقبل وفقاً لمنطق العقل والحكمة والمصالح المتحققة من التقارب مع العراق، ولا شك فان ذلك يعتمد بالدرجة الاساس على مدى توفر الارادة السياسية الخليجية للسير بهذا الطريق وصولاً الى تفعيل المصالح المشتركة بين العراق ودول المجلس.

دور مواقع التواصل الاجتماعي في السياسة الدولية

أ: سنان صلاح رشيد الصالحي

ماجستير علوم سياسية /دراسات دولية

مركز دراسات المرأة /جامعة بغداد

مقدمة

لقد أحدثت مواقع وسائل التواصل الاجتماعي ثورة في عوالم الاتصال والتواصل والمعلومات ، ومست بقوة بمنظومات القيم الاجتماعية والثقافية وتدخلت على نطاق واسع في تغيير البنى والمؤسسات السياسية وفي حتى التلاعب بموازين القوى السائدة ، فقد اجمع خبراء الاتصالات على أن دخول ادوات الاتصال الجديدة الى مجتمع ما ، يؤدي حتما الى تعديلات وتأثيرات في منظومة القيم الاجتماعية مما ينعكس على النظام السياسي الداخلي ، وعليه فمنذ انطلاق مواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة الانترنيت والمتضمنه (face book &Twitter & YouTube) والى حد هذه اللحظة بلغ عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في العالم الى ما يقارب (4 مليارات) مستخدم يملكون حساب وصفحة سواء أكان هذا الحساب في الفيس بوك او التويتر او الانستغرام او حتى تطبيقات الاندرويد (فايبر و واتس اب وتليغرام ..الخ) ، حيث لاتزال هذه الوسائل تلقي الرواج والانتشار السريع لأنها اصبحت (ثورة العصر) أولاً ،وثانياً هناك من وضع الخطط لنشرها عن طريق توفيرها بأسعار زهيدة الثمن وتكاد تكون مجاناً ، ولذلك يختلف تعامل الدول والمجتمعات مع هذه الادوات التواصلية من دولة لأخرى وذلك حسب نظامها السياسي وأيديولوجيتها ودرجة حساسيتها الثقافية والسياسية .

مع هذاهناك شبه أجماع من الدول المناهضة والمناوئة لغطرسة الدول العظمى (امريكا وروسيا اوبعض دول الاتحاد الاوربي بريطانيا او فرنسا .. الخ) أن هذه الادوات التي تحمل البعد التقني والتكنلوجي وترفع الشعار الانساني للتواصل الاجتماعي ، ماهي ألاجزء عضوي من القوة الناعمة للادراة الامريكية وعلى صلة بنظرية الامن القومي الامريكي ، ولذلك تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي في يومنا هذا مهمة جدا وذلك لأن تاثيرها لم ينحسر فقط على النظام الداخلي وانما اصبح له تأثير في مجال العلاقات الدولية والسياسة الدولية بين الدول (1)، ان ما نسرده في هذا البحث ليس نظرية مؤامرة تقوم بها الادارة الامريكية تجاه خدمة مصالحها وانما سنركز على ثلاث قضايا كانت لمواقع التواصل الاجتماعي دور كبير فيها منها :.

أولاً : محددات مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في تحشيد الرأي العام .

أن الابعاد الخاصة بشبكات التواصل الاجتماعي والتي لاتنشأ في الاصل من فراغ وأنما تخضع الى أعتبارات أيديولوجيه فمؤسسو الشبكة سواء كانوا أفراداً او جماعات يتبنون أفكاراً معينة ، وتنشأ بناء على هذه أفكار الشبكة (نموذج شبكة الفيس بوك) ، وهذا لايعني أن هناك حالة سكونية في البناء الشبكي أذ قد تتغيير الوجهات الفكرية

لمؤسسي الشبكة تبعاً لتغيير الايديولوجيا المسيطرة على تفكريهم خاصةً أن الايديولوجيات ليست حتمية ولذلك ظهرت محددات تبرز الطابع الايديولوجي للشبكات الاجتماعية ومنها

1- الايديولوجيا السياسية ومايدور حولها من أحداث أذ أصبحت هذه الشبكات أشكالاً من المداولة والنقاش حول الشأن العام ، وسمحت للنخب السياسية تجاوز أليات تغيبها في المجال العمومي التقليدي الذي تسيطر عليه الدولة .

2- الشبكات الاجتماعية لاتعمل بمعزل عن سياقها أي (المجتمع الافتراضي) ، واذا كانت الفرضية الاساسية للمجتمع ألافتراضي منذ نشأته ترتكز على مشاركة ألاهتمامات ، فأن ألافراد او الجماعات عند النفاذ الى الشبكات الاجتماعية يحتكمون الى ألاهتمامات التي تعد بدورها محدداً أيديولوجياً ينطوي على عنصر أختيار يستمد مرجعيته من ألاطر الفكرية الحاكمة للمستخدمين .

3- أن الشبكات الاجتماعية أفرزت أشكالاً جديدة من الفعل الجماعي ، وخلقت فضاءات بديلة أقتضت جماعات افتراضية وتكونت حولها مشاغل مشتركة سياسيه وأجتماعية وفنية ورياضية ومهنية تنطلق من أيديولوجيات متعددة .

4- بروز قادة رأي عام حدد لهم منابر أعلامية وتقنياتهم الخاصة لحشد الجماهير وتعبئة الافراد ،وقد تكون هذه من أهم المحددات الايديولوجية للشبكات الاجتماعية ، وذلك لكون قادة الرأي العام في مواقع التواصل يؤثرون بالمجتمع وأصبحوا فاعلون بأستطاعتهم أن يغيروا في الحياة ألاجتماعية والسياسية ، ومع هذا وفي ظل تحولات العالم سياسية وخصوصا الواقع العربي برز فاعلون جدد من مختلف دول العالم لا ياخذون جهداً في التسلسل للمجتمع الشبكي والذي أصبح نظاماً للعلاقات السياسية والاجتماعية والانسانية والاتصالية ومتحكما فيها ايضا ، أذ يحاول هؤلاء أستغلال أية وسيلة أو منصة لتكون وسما لهويتهم (1).

وهناك محددات مرتبطة بخصوصية مجتمع المعلومات منها ، **المجتمع الشبكي** ودفع بعض الجماعات المسلحة والتنظيمات الارهابية لأن تجعل من شبكات التواصل عنوان هويتها الالكترونية ، بل سعت الى أنشاء شبكات خاصة ، على سبيل المثال (نموذج خلافه بوك) وهو موقع للتواصل الاجتماعي أطلقة انصار تنظيم الدولة الاسلامية لكنه أصبح خارج الخدمه بعد يوم واحد من أطلاقه ، لتكون عنواناً دالاً على كينونتها تنشر عبرها دعايتها ونسقها الفكري ، فتغدو المنصة او الوسيلة هنا ليس فقط حاملة للخطاب او الرسالة الاعلامية المؤدلجة لهذه الجماعة او ذاك التنظيم وانما تصبح المنصة هي الوسيلة وهي الرسالة في ذاتها بحسب المقولة المشهورة لعالم الاتصال (شارل ماكلوهان) ، وايضا من **المحددات الحروب الالكترونية** والتي يشنها الافراد أو الجماعات او الدول مستهدفة مواقع شبكات التواصل الاجتماعي تكشف الطابع الايديولوجي لهذه الحروب وتؤكد من جانب أخر الصراع حول المعاني والافكار والتصورات (صراع ايديولوجي) التي تحملها المضامين الاعلامية لتلك المواقع فتكون بذلك الشبكات منصات لصراع ايديولوجي لتلك المواقع ، فتكون بذلك الشبكات منصات لصراع أيديولوجي فكري او عقائدي او مذهبي او سياسي او صراع حول النفوذ والمصالح ، بل تتحول الى وسائط حرب ايديولجية وفكرية بالموازاة مع الحرب التقليدية ، والتدقيق المعلوماتي بمصادره المختلفة الذي يشكل سيلاً منهمراً بأتجاه مستخدمي الشبكات الاجتماعية ،يرسم طريقة التفكير او مايجب أن يفكر فيه المستخدم ويعرف عنه ويشعر به ،وهو جوهر مضمون الاعلام المؤدلج ، يعتبر دور شبكات التواصل الاجتماعي وأستراتيجاتها في تشكيل الرأي العام من أبنية نظرية أعلامية متعددة ومداخل

مختلفة لتحديد التأثير الذي تحدثه الشبكات الاجتماعية في المستخدمين ، وتشمل هذه المداخل نظرية التسويق ألاجتماعي التي تتناول كيفية ترويج ألافكار التي تعتنقها النخبة في المجتمع لتصبح ذات قيمة أجتماعية معترف بها ، وتقوم وسائل الاعلام وفق هذه النظرية بأثارة وعي المستخدمين عن طريق الحملات الاعلامية التي تستهدف تكثيف المعرفة لتعديل السلوك بزيادة المعلومات المرسلة للتأثير على القطاعات المستهدفة من الجمهور ، أن اهمية الثورة الاتصالية الكبرى والتكنولوجيا الجديدة لوسائل الاعلام الالكترونية في ظهور فضاء عام أجتماعي جديد يخضع لمثالية الفيلسوف الالماني (يورغن هابرماس) ويعتمد على أن يكون الرأي العام حراً في حركة المعلومات وتبادل الافكار بين المواطنين وتؤكد نظرية المجال العام على أن وسائل الاعلام الالكترونية تخلق حالة من الجدل بين الجمهور وتمنح تأثيرا في القضايا العامة وتؤثر على الجهة الحاكمة ، والمجال العام يمكن رؤيته كمجال حياتنا الاجتماعية الذي من خلاله يمكن تشكيل الرأي العام ، ناهيك عن ان مواقع التواصل الاجتماعي لها دور في تحقيق الديمقراطية وهنا ينظر الى المجال العام كمحيط سياسي ، و يحصل تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في الرأي العام من خلال ثلاثة مستويات مترابطة؛ تتمثل في المستوى العاطفي؛ حيث إن تزايد المجموعات عبر الشبكات يؤدي إلى إعادة صياغة العواطف والتأثير في الأذواق والاختيارات بناء على النموذج المُقدَّم في هذه المجموعات، ثم هناك المستوى المعرفي وهو مرتبط بالبُعد السابق، فالمجموعات أصبحت مصدرًا جديدًا من مصادر إنتاج القيم وتلقين المعارف (الأيديولوجيا) وتشكيل الوعي بالقضايا المختلفة. والمستوى الثالث هو البُعد السلوكي الذي يُعدُّ أعمق هذه المستويات ولاحقًا لها (2) .

ثانيا : دور مواقع التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي

لو جئنا الى مفهوم الربيع العربي او ثورات الربيع العربي لوجدنا تعريفها هي حركة أحتجاجية سلمية ضخمة أنطلقت في معظم البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع عام (2011) ، متأثرة بالثورة التونسية التي أندلعت جراء أحراق محمد ألبوعزيزي نفسه ، وبعدها نجحت في الاطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي ومن أهم اسباب الثورات والانتفاضات الشعبية هي أنتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الاحوال المعيشية ، أضافة الى التضييق السياسي والامني وعدم نزاهة ألانتخابات في معظم البلاد العربية ،ولازالت هذه الحركه مستمرة حتى هذه اللحضة ثم ما لبث أن نجحت ثورة (25 يناير) في مصر من بأسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك وبعدها في ليبيا بأسقاط معمر القذافي ثم في اليمن والتي اجبرت الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بالتنحي ، ناهيك عن حركات أحتجاجية قد بلغت جميع انحاء الوطني العربي عدى ثلاث دول (قطر والامارات وجزر القمر) وكانت أبرزها ولاتزال قائمة هي حركة ألاحتجاجات في سوريا ، وتميزت هذه الاحتجاجات في الوطن العربي بظهور هتاف عربي أصبح شهيراً في كل الدول العربية وهي (الشعب يريد أسقاط النظام) ، مع هذا كان هناك دور رئيسيا لمواقع التواصل الاجتماعي في تحريك الثورات والاحتجاجات وتحولت تلك المواقع الى داعم حقيقي للثورات العربية وتأثيرها فيما بعد على الجكومات العربية فعلى سبيل المثال في مصر كانت شبكات التواصل الاجتماعي (اختراعا جيداً بالنسبة للناشطين المصريين) حيث كان الناشطون يتناقلون المعلومات عبر تويتر والفيس بوك واليوتيوب من نقل الصورة عن ما يحدث الى العالم الخارجي ، ليس هذا فقط وانما هناك تفاعل وتنظيم وتعاون بين الناشطين على الارض يرصدون الحدث ويرسلوا الصور والفيديوهات الى الناشطين على شبكة الانترنيت والذي بدورهم ينشرونها على مواقع التواصل الاجتماعي وهذا مما ادى الى ان الحكومة المصرية السابقة أصدرت قرار بأيقاف شبكة الانترنيت لغرض عدم التواصل بين الناشطين

، وفي سوريا فقد لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دوراً هاماً حيث كانت الملاذ ألامن لكثير من الناشطين في بلد تحظر فيه التجمعات والتظاهرات وأستطاع المواطن السوري نشر الجرائم وتوثيق المجازر المرتكبة في حق المدنين ونشرها على موقع الفيس بوك وبشكل فيدوهات على اليوتيوب ، وفي اليمن والتي يقتصر عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي على 300 الف مستخدم العدد الي لا يواكب حجم الاحداث في الشارع اليمني ، مع هذا فأن حشد المتضاهرين وتوجيهم تم بشكل اساسي عن طريق الوسائل التقليدية ، وفي ليبيا استطاع ناشطون الفيس بوك ان ينقلوا صورة عن الاحداث الاجرامية للنظام الليبي عبر الفيس بوك واليوتيوب وبثها فيما بعد عبر وسائل الاعلام .

لم يقتصر دور شبكة الانترنيب والمتمثلة بمواقع التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي وانما ما بعد الثورات من عدم وجود استقرار سياسي لهذه الدول في نقل الاحداث والتعبير عن الرأي ودورناشطي مواقع التواصل الاجتماعي في الحث وحدة الاراضي والحفاظ على ممتلكاتها الوطنية ، ويعتبر الفيس بوك الاكثر أستخداما في العالم العربي وفي المرتبه الاولى ويليه تويتر وبعده اليوتيوب ويكون التواصل فيما بينهم عبارة عن حلقة وصل بين كل مايجري في الشارع من أحداث ومعلومات ويتم نشرها على صفحات المواقع ودون رقيب (3) .

ثالثا: مواقع التواصل الاجتماعي ألآزمة بين الادارة الامريكية وروسيا

بعد الانتخابات الامريكية الاخيرة في تشرين الثاني /2016 ، بين المرشح عن الحزب الجمهوري (دونالد ترامب) والمرشحة عن الحزب الديمقراطي (هيلاري كلينتون) وبعد فوز الرئيس الامريكي دونالد ترامب ووصوله لسدة الحكم في الولايات المتحدة ، قامت الادارة الامريكية بتوجية أول الاتهامات في التحقيق بشأن تدخل روسيا في الانتخابات الامريكية ، حيث ذكرت بعض التقارير الاعلامية أنه قد جرى توجيه أول ألاتهامات في التحقيقات التي يقوم بها المحقق (روبرت مولر) بشأن التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الامريكية التي جرت عام 2016 عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، وكما أكد جهاز الاستخبارات الامريكي (C.I.A) أن الادارة الروسية سعت لمساعدة الرئيس ترامب على الفوز بالانتخابات ، حيث قادة حملة تشوية ضد المرشحة هيلاري كلنتون وذلك عبر عدة وسائل منها أختراق البريد الالكتروني الخاص بالمرشحة وايضا دفع اموال ضخمة الى ناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي لكتابة تعليقات مسيئة تحص المرشحة الديمقراطية ، وعلى الرغم من أن الجانب الروسي نفى كل الاتهامات (4) .

وعند النظر الى هذه الازمة نجد ان مواقع التواصل الاجتماعي خلقت ازمة بين الدولتين (الادارة الامريكية والروسية) وعلى الرغم من ان الكونغرس الامريكي قام بأستجواب ممثلي الشبكات الاجتماعية (تويتر وفيس بوك وغوغل) والذي أكدو على عدم وجود أدلة على التدخل الروسي في الانتخابات الامريكية ، أن هذه الازمة اكدت وبشكل رئيسي عن مدى أهمية مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها في السياسة الدولية والتي لازالت تأثيراتها موجودة على الساحة الدولية (5).

ويبقى السؤال هل ستقود مواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة الانترنيت اداة من اداوات الحرب بين الدول في المستقبل ،وخاصة بعدما أخترقت الشبكة المعلوماتية (الانترنيت) كل الوثائق السرية ونشرها عبر موقع مثلا (ويكليكس) ومن ثم تم نشرها فيما بعد على مواقع التواصل الاجتماعي !!؟؟

الهوامش :

1- بابكر مصطفى، معتصم /أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام/ مركز التنوير/ الخرطوم/ 2014/ ط 1/ ص 191-192.
2- عماد مكاوي /حسن، نظريات الإعلام/الدار العربية/القاهرة/ 2009/ ص 109
3- أيهاب خليفة / حروب مواقع التواصل الاجتماعي / العربي للنشر والتوزيع / دمشق/2011
4- مها فالح ساق الله / دور الاعلام الجديد في الثورات العربية / رسالة ماجستير غير منشورة / كلية الاداب جامعة الاسلامية / فلسطين ، غزا/ 2013 .
5- مافعلته الحملة الروسية في الانتخابات الامريكية الاخيرة يراجع الموقع الالكتروني www.al-jazeraa.net